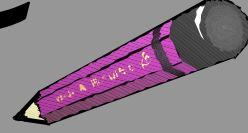


البحث رقم
8

التفويض والتأويل عند السلف



الدكتور

عادل شافي عيفان

تدريسي في الجامعة العراقية

قسم أصول الدين

Dr.adilshafi1@gmail.com

ISSN-2071-6028

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فهذا البحث الموسوم بـ (التفويض والتأويل عند السلف)؛ يبيّن فيه موقف السلف (رحمهم الله) من التفويض والتأويل، وهل أنهم استغنوا بالتفويض عن التأويل، أم أنهم سلكوا مسلك التأويل، وأن التأويل عند الخلف هو امتداد لما كان عليه سلفهم، فكلهم على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك.

وقد قسمته على خمسة مطالب:

المطلب الأول: في معنى التفويض لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: في معنى التأويل لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: السلف لغة واصطلاحاً.

المطلب الرابع: موقف السلف من التفويض.

المطلب الخامس: موقف السلف من التأويل.

المطلب السادس: نماذج من تأويلات السلف لآيات الصفات.

وكانت أهم النتائج إليها فيه ما يأتي:

١- أن التفويض هو رد العلم بالنصوص المتشابهة إلى الله تعالى، إما معنى وكيفية، أو كيفية فقط.

٢- وردت نصوص عن السلف تبين أن مذهبهم في التفويض هو تفويض المعنى والكيف.

٣- أن التأويل هو نقل اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله، ولا يكون مقبولاً حتى يستوفي شروطه.

٤- حصل خلاف في مدلول كلمة (السلف) عند العلماء، والذي عليه الجمهور هو أنهم الصحابة والتابعون وتابعوهم.

٥- أن التفويض هو السمة الغالبة على السلف في المتشابه من النصوص.

٦- أن التأويل الصحيح المستوفي لشروطه هو أيضاً لا بد من الأخذ به عند السلف، لأسباب تدعو له كتعذر المعنى الظاهر، والفرار من التشبيه، وإفهام العامة.

٧- ورد الكثير من التأويلات المنضبطة الصحيحة عن الصحابة والتابعين من سلف هذه الأمة كما نقلنا بعضاً منه.

٨- أن كلا من السلف والخلف في تفويضهم وتأويلهم قصدهم واحد هو التقديس والتنزيه للحق سبحانه وتعالى، وإعمال النصوص، وعدم تكذيب الثقات من نقلتها.

الكلمات المفتاحية : تفويض ، تأويل ، عقيدة

Abstract

This paper named (the commission and the interpretation to the predecessors); I have explained the predecessors opinion regarding the commission and the interpretation, and whether they passed up the commission with the interpretation, or they have taken up the interpretation, the interpretation used by the successors was an extension to the predecessors, so all of them are on the white argument no one deviate from.

It is divided into five chapters:

Chapter one: the meaning of commission in both linguistic and terminology

Chapter two: the meaning of interpretation in both linguistic and terminology

Chapter three: the meaning of predecessor in both linguistic and terminology

Chapter four: the predecessor's attitude of commission

Chapter five: the predecessor's attitude of interpretation

Chapter six: samples of the predecessor's interpretations to the verses of descriptions

The most important results were:

1. The commission is replying the similar texts to Allah the all mighty, whether in meaning or in how, or in how only.

2. The texts received by the predecessors showed that their doctrine in commission is of meaning and how.
3. The interpretation is a transfer of the vocalizing to another meaning that can be, and it would not be so if it did not comply with its terms.
4. A disagreement among the scholars regarding the word (predecessors), but the majority agreed that they were the companions and their followers and the follower's followers.
5. The commission is the predominant character for the predecessors in the text similarities.
6. The right interpretations that met all of their terms transferred by the predecessors must also be taken, for reasons such as apparent meaning, abscondence the similarity and getting through the commonalty.
7. A lot of right interpretations transferred to us by the companions and the followers of this nation and I referred to some of them.
8. Both of the predecessors and the successors had the same aim in using the commissions and interpretations which is to enshrine the all mighty, and did not deny the trustworthy from transferring them.

Keywords: Delegation, interpretation, doctrine

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإنني كثيراً ما سمعت وقرأت في بعض المؤلفات عن مذهب السلف الصالح في المتشابه، وأن مذهبهم فيه هو التفويض فحسب، ومذهب الخلف فيها التأويل، في حين أننا عندما نقرأ في كتب السلف نجد فيها التفويض ونجد إلى جنبه تأويلاً ليس بالقليل، فأحببت في هذا البحث المتواضع أن أبين هل أن كلا من التفويض والتأويل لابد منهما عند السلف، وأنهم لم يستغنوا بالتفويض عن التأويل، أم أنهم سلكوا مسلك التأويل، وأن التأويل عند الخلف هو امتداد لما كان عليه سلفهم، فكلهم على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك.

وقد قسمت بحثي على خمسة مطالب:

المطلب الأول: في معنى التفويض لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: في معنى التأويل لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: السلف لغة واصطلاحاً.

المطلب الرابع: موقف السلف من التفويض.

المطلب الخامس: موقف السلف من التأويل.

المطلب السادس: نماذج من تأويلات السلف لآيات الصفات.

أسأل الله العظيم أن يوفقني للصواب، ويهديني سواء السبيل.

المطلب الأول

معنى التفويض لغة واصطلاحاً

التفويض في اللغة: يعني التسليم وترك المنازعة^(١). وفوض إليه الأمر تفويضاً؛ رده إليه وجعله الحاكم فيه، ومنه قوله تعالى حكاية عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٢). أي اتكل عليه^(٣)، قال ابن منظور: (فوض إليه الأمر صيره إليه، وجعله الحاكم فيه، وفي حديث الدعاء: «فَوَضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ»^(٤)، أي رددته إليك. يقال: فوض أمره إليه إذا رده إليه، وجعله الحاكم فيه، ومنه حديث الفاتحة: فَوَضَ إِلَيَّ عِبْدِي^(٥) (٦).

ومن ذلك قولهم: باتوا فوضى، أي مختلطين، ومعناه: أن كلاً فوض أمره إلى الآخر^(٧).

أما في الاصطلاح فالتفويض هو: رد العلم بنصوص الصفات، والمعاد إلى الله ﷻ إما معنًى وكيفية، أو كيفية فقط.

(١) المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطْرَزِيّ (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي: ٣٦٧/١.

(٢) سورة غافر، الآية: ٤٤.

(٣) ينظر: العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: ٦٤/٧.

(٤) جزء من حديث أخرجه الحاكم في المستدرک وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ينظر: المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م: ٧٠٩/١ برقم (١٩٣٣).

(٥) صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٩٦/١ برقم (٣٩٥).

(٦) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ: ٢١٠/٧.

(٧) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٤٦٠/٤.

وعليه فالتفويض قسمان:

الأول: تفويض المعنى والكيف وهو المعروف بمذهب التفويض أو المفوضة.

والثاني: تفويض الكيف دون المعنى وهو المعروف بالإثبات^(١).

أما حقيقة مذهب أصحاب التفويض والذي نعنيه في بحثنا فإنهم طائفة من المنتسبين إلى أهل السنة تعارض عندهم المعقول والمنقول فأعرضوا عنهما جميعاً بقلوبهم وعقولهم فقالوا: إن في الصفات وما جاء فيه ذكر الجنة والنار والوعد والوعيد نصوصاً متشابهة لا يعلم معناها إلا الله ﷻ، وجعلوا الوقف في آية آل عمران عند لفظ الجلالة^(٢).

وذكر الباجوري: إن مرد الخلاف بين السلف والخلف هو الخلاف في الوقف في الآية الكريمة: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ ۗ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾^(٣)، فمنهم من يرى الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فجملة ﴿يَقُولُونَ﴾ جملة مستأنفة فيكون: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ معطوفاً على لفظ الجلالة، وعلى هذا فالراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه، ومنهم من يرى الوقف على لفظ الجلالة من قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وجملة: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ جملة مستأنفة، وعلى هذا فيقتصر معرفة

(١) ينظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان حسن، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٢هـ: ٥٨٠.

(٢) أساس التدريس في علم الكلام، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: ٢٢٢؛ درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م: ١٥/١؛ ٦٧، ٦٦/٣، ٦٨؛ شرح العقيدة الطحاوية: ٥٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٧.

المتشابه والعلم به على الله ﷻ، وأما الراسخون في العلم فيؤمنون به ويفوضون أمر علمه إلى الله ﷻ^(١).

وقال بدر الدين بن جماعة: (هو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله ﷻ غير مراد، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله ﷻ إذا كان اللفظ لمعان تليق بجلال الله ﷻ)^(٢).

وقال الإمام النووي: هو أن لا يتكلم في معناها بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله وعظمته، مع اعتقادنا الجازم بأن الله ﷻ ليس كمثل شيء، وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق^(٣).

(١) تحفة المريد شرح جوهره التوحيد، إبراهيم بن محمد الباجوري ت(١٢٧٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م: ٥٣، والعقيدة الإسلامية للدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور محيي الدين ديب، دار ابن كثير. بيروت. دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م: ١٨٣.

(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م: ٩٢-٩٣.

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ: ١٩/٣.

المطلب الثاني معنى التأويل لغة واصطلاحاً

التأويل في اللغة: هو تفعيل من آل يؤول أي رجع وعاد. والتأول والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه^(١).

وقال أبو عبيد في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) التأويل: المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا، أي صار إليه^(٣).

وقال الجوهري: (التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء. وقد أولته وتأولته تأولاً بمعنى)^(٤). وجاء في القاموس المحيط: (أول الكلام تأويلاً، وتأوله دبّره وقدره وفسره)^(٥).

أما في اصطلاح العلماء:

فقد عرفه الإمام الغزالي بأنه: (احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر)^(٦). وعرفه الإمام الآمدي بقوله: (هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتمال له)^(١).

(١) ينظر: لسان العرب: ٣٣/١.

(٢) سورة آل عمران، الآية ٧.

(٣) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م: ٣٣٠/٥.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ١٦٢٧/٤.

(٥) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقشوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م: ٩٦٣.

(٦) المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م: ١٩٦.

ولا يكون التأويل صحيحاً إلا إذا اقترن بدليل^(٢). هذا عند علماء الأصول من المتكلمين، إلا أن التأويل في المسائل القطعية قال فيه الإمام الرازي: (إن صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح لا يجوز إلا عند قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال ممتنع، فإذا حصل هذا المعنى فعند ذلك يجب على المكلف أن يقطع بأن مراد الله من هذا اللفظ ليس ما أشعر به ظاهره، ثم عند هذا المقام من جواز التأويل عدل إليه)^(٣). وعرفه الإمام الماتريدي: بأنه ترجيح أحد المحتملات بدون القطع^(٤).

وعرفه ابن حزم الظاهري: (نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صح ببرهان، وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق، وإن كان نقله بخلاف ذلك اطرح، ولا يلتفت إليه وحكم لذلك النقل بأنه باطل)^(٥). ويذكر ابن رشد: انه إذا خالف ظاهر الشرع البرهان طلب تأويل ظاهر الشرع، ومعنى التأويل عنده هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه، أو مقارنه أو غير ذلك^(٦)، وذكر أنه لا بد من التوافق بين المعقول والمنقول حيث قال: (ونحن نقطع قطعاً كلما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي. وهذه القضية لا يشك فيها مسلم، ولا يرتاب بها مؤمن)^(٧).

- (١) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان: ٥٣/٣.
- (٢) ينظر: الإحكام للأمدي: ٥٣/٣.
- (٣) أساس التقديس: ١٣٧/١.
- (٤) مقدمات تأويلات أهل السنة: ٢٤/١.
- (٥) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت: ٤٨/١.
- (٦) ينظر: فصل المقال، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، ط ٢: ٣٢.
- (٧) فصل المقال: ٣٣.

ويقول الإمام الرازي رحمه الله: (هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها، ثم إن جوزنا التأويل واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فقد فوضنا العلم بها إلى الله ﷻ)^(١)، ويقول أيضا: (جميع فرق الإسلام مقرّون بأنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والإخبار)^(٢)، ويقول: (فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة وله جنب واحد وعليه أيدٍ كثيرة وله ساق واحدة ولا نرى في الدنيا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة ولا اعتقد أن عاقلا يرضى أن يصف ربه بهذه الصفة)^(٣)، ويقول أيضا: (فثبت بكل ما ذكرنا أن المصير إلى التأويل أمر لا بد منه لكل عاقل وعند هذا قال المتكلمون لما ثبت بالدليل انه منزّه عن الجهة والجسمية وجبعلينا أن نضع هذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار محملا صحيحا لئلا يصير ذلك سببا للطعن فيها)^(٤).

(١) أساس التقديس: ٢١١.

(٢) المصدر نفسه: ٩٨.

(٣) المصدر نفسه: ٩٩.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٣.

المطلب الثالث

السلف لغة واصطلاحاً

السلف في اللغة: الآباء المتقدمون^(١)؛ جاء في لسان العرب: سلف يسلف سلفاً وسلوفاً، والسلف والسليف والسلفة: الجماعة المتقدمون، وقوله ﷺ: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾^(٢)، قال الفراء: جعلناهم سلفاً أي متقدمين. وقال الزجاج: سلفاً جمع سليف، أي جمعا قد مضى^(٣).

وجاء في القاموس المحيط أن السلف هم: (كل من تقدمك من آبائك وقربائك)^(٤). وأما السلف في الاصطلاح: فقد حصل خلاف في تحديد المقصود بهم: فالبعض يطلقه ويعني به أصحاب رسول الله ﷺ بخاصة. يقول العدوي في شرحه على كفاية الطالب: (قصره على الصحابة لما قال ابن ناجي: السلف الصالح وصف لازم يختص عند الإطلاق بالصحابة ولا يشاركونهم غيرهم فيه)^(٥)، ثم يطلقه على الصحابة والتابعين في موضع آخر من كتابه فيقول: ([قوله: أي السلف غير السلف الأول] أي فهم سلف بالنسبة إلينا، وقد تقدم أن السلف الأول الصحابة فيكون المراد بهذا السلف التابعين)^(٦).

أما الإمام الغزالي (رحمه الله) فقد ذهب إلأن السلف هم الصحابة والتابعون، وفي ذلك يقول: (إن الحق الصريح الذي لا مرأ فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين)^(٧).

(١) القاموس المحيط: ١٥١/٢.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٥٦.

(٣) لسان العرب: ١٥٨/٩.

(٤) القاموس المحيط: ٨٢٠/١.

(٥) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني علي المعيدي العدوي، طباعة دار الفكر، ط١: ١٢٢.

(٦) حاشية العدوي: ٤٦٢/١.

(٧) إجماع العوام عن علم الكلام، المطبوع ضمن رسائل الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م: ٥٣.

وذهب ابن القيم إلى ذلك في قوله: (وكان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى)^(١).

والذي عليه جمهور العلماء: أن المقصود بالسلف هم الصحابة والتابعون وتابع التابعين، أي أهل القرون الثلاثة الأولى الذين عناهم رسول الله ﷺ بقوله: (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)^(٢).

ومن العلماء الذين ذهبوا إلى كون السلف هم أهل القرون الثلاثة الأولى الشيخ البيجوري (رحمه الله) إذ يقول: (والمراد بمعنى سلف من تقدم من الأنبياء والصحابة والتابعين وتابعيهم...)^(٣).

وإلى هذا ذهب ابن كثير (رحمه الله) حيث قال: (وإنما نسلك في هذا المقال مذهب السلف الصالح، مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه...)^(٤).

وهذا الخلاف في تحديد مدلول (السلف) أمر طبيعي لما نؤكد من أن السلف ليسوا مدرسة عقدية أو فقهية، ولا هم مذهب محدد المعالم لكي يمكن حصرهم بإطار معين، وإنما السلف مصطلح أطلقه المتأخرون على المتقدمين، ولم يكن يعرفه المتقدمون أنفسهم، وهذا الإطلاق لم يأت على أساس منهجي واضح، وإنما هو إطلاق

(١) أعلام الموقعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مطبعة الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م: ٢٧.

(٢) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ: ١٧١/٣ برقم (٢٦٥٢)؛ وصحيح مسلم: ١٩٦٣/٤، برقم (٢٥٣٣).

(٣) تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد: ٢٣١.

(٤) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ:

٣٨٣/٣؛ حيث قال هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: الآية ٥٤].

لغوي لم يراع فيه غير معناه اللغوي -والله أعلم- فمتقدمو هذه الأمة ورعيها الأول هم سلفها^(١).

والذي نعنيه بدراستنا هذه هو السلف الأول من الصحابة والتابعين وتابع التابعين، فضلا عن سار على نهجهم من المفكرين الذين قالوا برأي السلف، واقرؤوا فكرهم، وما هم عليه من مواقف فكرية وعقدية، مما يشكل مدرسة فكرية مميزة ممتدة من زمن السلف الأول إلى يومنا هذا.

ويقول الدكتور عبد الفتاح أحمد فؤاد: (إن مذهب السلف أصبح علماً على ما كان عليه أهل القرون الأولى، ومن تبعهم بإحسان من الأئمة والعلماء الذين يسلكون مسلك الأوائل جيلاً بعد جيل إلى يوم القيامة)^(٢).

(١) ينظر: الصفات الخيرية عند أهل السنة والجماعة، محمد عياش الكبيسي، المكتب المصري الجديد، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م : ٦٠.

(٢) الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية، د. عبد الفتاح أحمد فؤاد، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٣م : ٧٣ / ١.

المطلب الرابع

موقف السلف من التفويض

الذي نقله كثير من العلماء عن السلف أن مذهبهم في المتشابه هو التفويض وإمرار الأخبار في القرآن والسنة كما وردت من غير تحريف ولا زيادة ولا تكيف مع تنزيه الله ﷻ واعتقاد أن الظاهر غير مراد. وهذا التفويض هو في الحقيقة تأويل إجمالي، إذ إنهم لا يعتقدون الظاهر من اللفظ في حق الله ﷻ وينزهونه عن ذلك.

وممن نقل ذلك عن السلف الإمام الشهرستاني حين قال: (ومنهم -يعني السلف- من توقف في التأويل، وقال: عرفنا بمقتضى العقل أن الله ﷻ ليس كمثل شيء، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك إلا إنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد، ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها بل التكليف قد ورد للاعتقاد بأنه لا شريك له وليس كمثل شيء وذلك قد أثبتناه يقيناً)^(١).

ويقول الإمام الرازي (رحمه الله تعالى): (حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات -أي نصوص الصفات- يجب القطع فيها بأن مراد الله ﷻ منها شيء غير ظواهرها ثم يجب تفويض معناها إلى الله ﷻ ولا يجوز الخوض في تفسيرها)^(٢).

وقال السيوطي: (جمهور أهل السنة من السلف وأهل الحديث على الإيمان وتفويض معناها المراد منها إلى الله ﷻ ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها)^(٣).

واستدلوا على أن التفويض هو مذهب السلف بأدلة منها:

ما ورد عن بعض السلف من نفي الكيف والمعنى جميعاً كالذي ورد عن الإمام أحمد حين سئل عن آيات الصفات وأحاديثها فقال: (نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى)^(٤).

(١) الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي: ٩٢/١.

(٢) أساس التقديس: ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) الإلتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م: ٦/٢.

(٤) مجموع الفتاوى: ٣٦٣/١٧.

كذلك ما ورد عن السلف أنهم قالوا: (أمروها كما جاءت)^(١). وما ورد عنهم من الأمر بترك تفسيرها والتعرض لها^(٢).

وعن محمد بن حسن الشيباني انه قال: (اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقران والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا)^(٣).

وقال الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى): (آمنت بالله، وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله ﷺ، وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله ﷺ)^(٤).
وعن سفيان بن عيينة (رحمه الله تعالى): (ما وصف الله ﷻ نفسه في كتابه فقراءته تفسيره ليس لأحد أن يفسره لا بالعربية ولا بالفارسية)^(٥).

(١) ينظر: جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م: ١١٨/٢، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م: ٤٣١/٣.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٤٣٢/٣.

(٣) مجموع الفتاوى: ٤/٤-٥.

(٤) لمعة الاعتقاد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م: ٧.

(٥) الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م: ٣١٤.

وقال الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله) في قول النبي ﷺ: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا)^(١)، أو (إن الله يرى يوم القيامة)^(٢) وما أشبه هذه الأحاديث: نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، ولا نرد على رسول الله ﷺ، ولا نصف الله ﷻ بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٣) (١١) ﴿٤﴾.

قال أبو يعلى: (ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمرها كما جاءت)^(٥).

وقال الإمام الترمذي في سننه حاكياً مذهب السلف في المتشابه: (وَالْمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَيْمَةِ مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَوَكَيْعٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ رَوَوْا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، ثُمَّ قَالُوا: تُرْوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَتُؤْمَنُ بِهَا، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنْ يَرُوُوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كَمَا جَاءَتْ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا تُفَسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَهَذَا أَمْرُ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِي اخْتَارُوهُ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ)^(٦).

(١) صحيح البخاري: ٧١/٨، كتاب الصلاة، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، الحديث برقم (٦٣٢١)، وصحيح مسلم: ٥٢١/١، كتاب الصلاة، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه، برقم (٧٥٨).

(٢) أحاديث الرؤية ثابتة رواها البخاري: ١١٩/١، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، برقم (٥٧٣)، ومسلم: ١٦٣/١، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، برقم (١٨٢).

(٣) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٤) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت: ٤٥/١.

(٥) إبطال التأويلات: ٤٤/١.

(٦) سنن الترمذي، محمد بن عيسى، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م: ٤/٦٩٢.

وهكذا نرى أن مذهب السلف الصالح في المتشابه هو تفويض علمها إلى الله ﷺ، وأنهم استدلوا بآية آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ...﴾ الآية (١) بأن الوقف يكون عند لفظ الجلالة «الله»، ومما يدل على ذلك حديث أم المؤمنين السيدة عائشة (رضي الله عنها وأرضاها) قالت: تلا رسول الله ﷺ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾... الآية، قالت: قال رسول الله ﷺ: (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم) (٢).

ومنها ما جاء عن النبي ﷺ أنه خرج على أصحابه ذات يوم وهم يتراجعون في القدر، فخرج مغضباً يعرف الغضب في وجهه ﷺ حتى وقف عليهم فقال: (أي قوم بهذا ضلت الأمم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتاب بعضه ببعض، إن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض ولكن يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فأعملوا به وما تشابه عليكم فامنوا به) (٣).

ومنه ما رواه سليمان بن يسار: أن رجلاً يقال له صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر ﷺ، وقد أعد له عراجين النخل، فقال له: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، فأخذ عمر ﷺ عرجونا (٤) من تلك العراجين فضربه، وقال: أنا عبد الله عمر فجعل له ضرباً حتى دمي رأسه، فقال يا أمير المؤمنين حسبك

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) صحيح البخاري: ٣٣/٦، كتاب تفسير القرآن، باب (منه آيات محكمات)، برقم (٤٥٤٧)، وصحيح ومسلم: ٢٠٥٣/٤، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، برقم (٢٦٦٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد. مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرين، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م: ٣٠٥/١١ برقم (٦٧٠٣). قال المحقق: صحيح، وهذا إسناد حسن.

(٤) العرجون: أصل العذق «العثق» الذي يعوج ويقطع منه الشماريح، ينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م: ١/١٧٨.

قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي، ثم تركه حتى برأ ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ فدعا به ليعود له قال: فقال صبيغ: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلا جميلا، وإن كنت تريد أن تداويني فقد والله برئت، فأذن له إلى أرضه وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن لا يجالسه أحد من المسلمين فاشتد ذلك على الرجل فكتب أبو موسى إلى عمر رضي الله عنه أن قد حسنت توبته، فكتب عمر رضي الله عنه أن يأذن للناس بمجالسته^(١).

وهذه الأدلة تدل على عدم التأويل بل تفويض الأمر إلى الله تعالى، مع الإيمان والاعتقاد أن ظاهره غير مراد، وله معنى يليق بالله تعالى^(٢).

وقال ابن الجوزي: أجمع السلف على أن لا يزيدوا على تلاوة الآية فلا يقولوا: مستوي على العرش، لأن اسم الفاعل يدل على كون المشتق متمكنا ومستقرا بخلاف لفظ الفعل، إذ دلالاته على هذا المعنى ضعيفة، ولا يبدلون لفظة «على» بلفظة «فوق»^(٣).

وقال العيني: (إن الجمهور سلكوا في هذا الباب الطريقة الواضحة السالمة، وأجروا على ما ورد مؤمنين به منزهيين لله تعالى عن التشبيه والكيفية، وهم الزهري

(١) أخرجه الدارمي بإسنادين قال المحقق في أحدهما: رجاله ثقات غير أنه منقطع سليمان بن يسار لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال في الآخر: إسناده ضعيف. وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، وإنما أتى من أبي بكر بن أبي سبرة فيما أحسب لأن أبا بكر لئن الحديث وسعيد بن سلام لم يكن من أصحاب الحديث، وإنما ذكرت هذا الحديث إذ لم أحفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، فذكرته وبينت العلة فيه. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م: ٢٥٢/١ - ٢٥٤، برقم (١٤٦، ١٥٠)؛ مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م): ٤٢٤/١.

(٢) ينظر: شرح جوهرة التوحيد للعلامة للباجوري: ١٦٢ - ١٦٤.

(٣) ينظر: شرح جوهرة التوحيد: ١٦٧.

والأوزاعي وابن مبارك ومكحول وسفيان الثوري... ومنهم الأئمة الأربعة: مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد^(١).

وقد نقل الباجوري عن الإمام الغزالي أمورا لخص بها الغزالي مذهب السلف الصالح فقال: وحقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث (المتشابهات) من عوام الخلف يجب عليه أمور:

أولاً: التقديس، وهو تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها.

ثانياً: التصديق، وهو الإيمان بما قاله، وأن ما ذكره حق، وهو فيما قاله صادق، فإنه حق على الوجه الذي قاله وأراد.

ثالثاً: الاعتراف بالعجز، وهو أن يقرر العجز عن معرفة مراده؛ لأنه ليس على قدر طاقته، وإن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

رابعاً: السكوت، وهو أن لا يسأل عن معناه أو لا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه في خوضه فيه مخاطرة بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض.

خامساً: الإمساك، وهو أن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتحريف والتبديل بلغة أخرى أو الزيادة فيه والنقصان منه، والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد، والإعراب، والتصريف، والصيغة.

سادساً: الكف، وهو أن يكف باطنه عن التصرف فيه^(٢).

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن الحنفي بدر الدين العيني

(ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٠٠٧/٧.

(٢) ينظر: شرح جوهرة التوحيد للباجوري: ١٦٩-١٧٠.

المطلب الخامس

موقف السلف من التأويل

بيننا في المطلب السابق أن التفويض هو السمة الغالبة لعلماء السلف رضي الله عنهم في المتشابه والصفات الخبرية، فإن هذا لا يعني أنهم لم يتأولوا بعضاً منها كما هو في صفة اليد والصفات الأخرى، ومن ذلك ما ذكره ابن كثير^(١) في تفسيره لقوله رضي الله عنه: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا يَأْتِيهِ﴾^(٢) فقد ذكر أن المراد بها هنا القوة، وهو المروي عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وابن زيد وسفيان الثوري. ولا يوجد ثمة فرق بين هذا التأويل وما ذكره البغدادي عن اليمين بقوله: (وتأولهما بعض أصحابنا على معنى القدرة، وهذا صحيح على المذهب، إذا أثبتنا لله القدرة وبها خلق كل شيء)^(٣).

ومن الأدلة كذلك في التأويل ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله رضي الله عنه: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٤) قال: (قبلة الله)^(٥)، ولعله من آثار دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضي الله عنه: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)^(٦). وكذلك أول ابن عباس رضي الله عنه قوله رضي الله عنه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^(٧) أوله بالشدة^(٨).

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢٣٨/٤؛ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م: ٥٢/١٧، جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م: ٧/٢٧.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٤٧.

(٣) أصول الدين، أبو منصور، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م: ١١١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١٥.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط ٣، ١٤١٩هـ: ١١٢/١ برقم (١١٢١).

(٦) مسند الإمام أحمد: ٢٢٥/٤ برقم (٢٣٩٧).

(٧) سورة القلم، الآية: ٤٢.

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک: ٤٩٩/٢-٥٠٠، وابن جرير الطبري في تفسيره: ٥٥٤/٢٣.

وكذلك استدل من ذهب إلى التأويل عند السلف بما ورد عن الإمام أحمد (رحمه الله) أنه قد أول بعض الأحاديث الواردة في الصفات، فقال الإمام الغزالي: (سمعت بعض أصحابه -يقصد بهم أصحاب الإمام أحمد- يقول: إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ قوله ﷺ: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه»^(١)، وقوله ﷺ: «إن قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن»^(٢)، وقوله ﷺ: «إني لأجد نفسَ الرحمن من اليمين»^(٣).

(١) رواه الحاكم في مستدرکه: ٤٥٧/١، وصححه.

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ: (إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يحرفه حيث يشاء). صحيح مسلم: ٢٠٤٥/٤، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، برقم (٢٦٥٤).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير والبخاري، ولفظه عندهما: أنه ﷺ قال وهو مول ظهره إلى اليمين: (إني أجد نفسَ الرحمن من ههنا). وقال البخاري: هذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه بهذه الألفاظ إلا سلمة بن نفيل، وهذا أحسن طريق يروى في ذلك عن سلمة ورجاله رجال معروفون من أهل الشام مشهورون إلا إبراهيم بن سليمان الأقطس، وقال العراقي: رجاله ثقات. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢؛ ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣، دار الصميعة، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م: ٥٢/٧، الحديث برقم (٦٣٥٨)؛ مسند البخاري (البحر الزخار): ١٥٠/٩؛ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م: ١٠٤/١.

وكذلك ما رواه حنبل عن الإمام أحمد يقول: (احتجوا علي يوم المناظرة، فقالوا: تجيء يوم القيامة سورة البقرة وتجيء سورة تبارك، قال: فقلت لهم: إنما هو الثواب، قال الله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(١)، وإنما تأتي قدرته، القرآن أمثال ومواعظ^(٢).

وقال القاضي أبو يعلى: (وقد قال أحمد في رواية حنبل في قوله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ قال قدرته^(٣). ونقل ابن الجوزي هذه الرواية عن أبي يعلى فنسب هذا التأويل إلى الإمام أحمد^(٤).

ونقل الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات عن الإمام البخاري أنه قال: (معنى الضحك: الرحمة)^(٥).

وقال الإمام سفيان الثوري في قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٦) أي: بعلمه ﷻ^(٧).

(١) سورة الفجر، الآية: ٢٢.

(٢) الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد: ٥٨ [نقلا عن: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: ١١٦٤/٣].

(٣) إبطال التأويلات: ١٣٢/١.

(٤) ينظر: زاد المسير: ٢٢٥/١؛ دفع شبه التشبيه: ٤٥.

(٥) ينظر: الأسماء والصفات: ٥٩٣.

(٦) سورة الحديد، الآية: ٤.

(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م: ٢٧٤/٧.

وتأول الإمام الترمذي حيث ذكر في سننه بعد أن ساق حديث الرؤية الطويل^(١) الذي فيه لفظة (فيعرفهم نفسه) فقال: (ومعنى قوله: «فيعرفهم نفسه» يعني يتجلى لهم)^(٢).

وقال ابن تيمية (رحمه الله) قوله في السلف: (أن من المعاني التي قد تسمى تأويلاً ما هو صحيح منقول عن بعض السلف؛ فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف: فليس من التحريف)^(٣). ويقول ابن تيمية (إننا لا ندم كل ما يسمى تأويلاً مما فيه كفاية وإنما ندم تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة الكتاب والسنة والقول في القرآن بالرأي)^(٤).

(١) أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن. سنن الترمذي: ٦٩١/٤، أبواب صفات الجنة، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار، برقم (٢٥٥٧).

(٢) سنن الترمذي: ٦٩١/٤.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى: ١٦٦/٣.

(٤) مجموع الفتاوى: ٢٠/٦-٢١.

المطلب السادس

نماذج من تأويل السلف لآيات الصفات

ولتأكيد ما قدمناه من أن السلف الصالح من هذه الأمة قد أولوا النصوص ولم يقتصروا على التفويض فحسب، ننقل بعضا من تأويلاتهم لآيات الصفات^(١):

١- قوله ﷺ: ﴿وَاللَّهُ مُخِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾^(٢).

روي عن ابن عباس ؓ أنه تأول معناها فقال: (الله منزلٌ ذلك بهم من النِّقمة)^(٣). وقال مجاهد: (جامعهم في جهنم)^(٤).

٢- قوله ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٥).

نقل الطبري أقوالا عديدة في تأويلها، ثم قال: (الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوه: منها انتهاء شباب الرجل وقوته، فيقال، إذا صار كذلك: قد استوى الرجل. ومنها استقامة ما كان فيه أودُّ من الأمور والأسباب، يقال منه: استوى لفلان أمره. إذا استقام بعد أودٍ. . . ومنها: الإقبال على الشيء يقال استوى فلانٌ على فلان بما يكرهه ويسوؤه بعد الإحسان إليه. ومنها. الاحتياز والاستيلاء، كقولهم: استوى فلان على المملكة. بمعنى احتوى عليها وحازها. ومنها: العلوُّ والارتفاع، كقول القائل، استوى

(١) نقل الدكتور محسن عبد الحميد هذه التأويلات وغيرها في كتابه تفسير آيات الصفات بين المثبتة والمؤولة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري: ٣٥٦/١، الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت: ٣٢٢-٣٣.

(٤) صحيح البخاري: ١٨/٦، جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٣٥٦/١، الدر المنثور: ٣٣/١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٩.

فلان على سريره. يعني به علوه عليه^(١). وقال سفيان بن عيينة وابن كيسان: (قَصَدَ إِلَيْهَا، أَي بِخَلْقِهِ وَاخْتِرَاعِهِ)^(٢).

٣- قوله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهُ اللَّهُ إِلَيْكَ وَاسِعٌ عَلَيْهِ﴾^(٣).

روى الترمذي عن مجاهد أنه قال في معناها: (فَنَمَّ قِبْلَةَ اللَّهِ)^(٤). ونقل الطبري هذا المعنى - أعني أنها القبلة - عن قتادة ومجاهد وابن عمر ورواه عامر ابن ربيعة عن أبيه الصحابي، وعن حماد عن إبراهيم النخعي^(٥).

وقال ابن تيمية في قول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهُ اللَّهُ إِلَيْكَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ﴾^(٦): (أي قبلة الله ووجهه الله، هكذا قال جمهور السلف)^(٧).

٤- قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لِرُؤُوسِهِ﴾^(٨).

قال الطبري في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لِرُؤُوسِهِ﴾^(٩): (يعنون طلب رضا الله، والقربة إليه)^(١٠). وقال ابن كثير: (أَي رَجَاءُ ثَوَابِ اللَّهِ وَرِضَاؤُهُ)^(١١).

(١) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٤٢٩/١ - ٤٣٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢٥٥/١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١١٥.

(٤) سنن الترمذي: ٢٠٦/٥.

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٥٣٠/٢ - ٥٣٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١١٥.

(٧) مجموع الفتاوى: ٤٢٩/٢ وما بعدها؛ وينظر: العقيدة الإسلامية، مصطفى الخن: ١٨٥.

(٨) سورة الإنسان، الآية: ٩.

(٩) سورة الإنسان، الآية: ٩.

(١٠) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٩٨/٢٤.

(١١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢٩٦/٨.

٥- قوله ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»^(١).

قال ابن تيمية: (يشبه أن يكون في الأصل مثل الجهة كالوعد والعدة والوزن والزنة والوصل والصلة والوسم والسمة لكن فعله حذف فإؤها وهي أخص من الفعل كالأكل والإكلة. فيكون مصدرا بمعنى التوجه والقصد، . . . ثم إنه يسمى به المفعول وهو المقصود المتوجه إليه كما في اسم الخلق ودرهم ضرب الأمير ونظائره، ويسمى به الفاعل المتوجه كوجه الحيوان يقال: أردت هذا الوجه أي هذه الجهة والناحية)^(٢).

٦- قوله ﷺ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»^(٣).

قال البخاري في صحيحه: (وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: كُرْسِيُّهُ «عِلْمُهُ»)^(٤).

ونقل الطبري عن ابن عباس ؓ تأويلها بالعلم^(٥) ورجح الطبري هذا التأويل^(٦).

٧- قوله ﷺ: «وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ»^(٧).

قال الطبري مؤولا هذه الآية: (وإنما قال ﷺ: «فَوْقَ عِبَادِهِ»؛ لأنه وصف نفسه تعالى ذكره بقهره إياهم. ومن صفة كل قاهر شيئا أن يكون مستعليا عليه. فمعنى الكلام إذن: والله الغالب عباده، المذل لهم، العالي عليهم بتذليله لهم، وخلقهم إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم، وهم دونه)^(٨).

وأولها ابن كثير والشوكاني بقريب من ذلك^(٩).

(١) سورة القصص، الآية: ٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى: ٤٢٨/٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٤) صحيح البخاري: ٣١/٦.

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٣٩٧/٥ - ٣٩٨.

(٦) المصدر نفسه: ٤٠٢/٥.

(٧) سورة الأنعام، الآية: ١٨.

(٨) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٢٨٨/١١.

(٩) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢١٩/٣، وفتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١،

١٤١٤هـ: ١٢٠/٢.

وقال الآلوسي بعد تأويله لهذه الآية: (والتأويل القريب إلى الذهن الشائع نظيره في كلام العرب مما لا بأس به عندي على أن بعض الآيات ما أجمع على تأويلها السلف والخلف والله تعالى أعلم بمراده)^(١).

٨- قوله ﷺ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢).

قال الطبري: (يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ هادي من في السماوات والأرض، فهم بنوره إلى الحق يهتدون، وبهداه من حيرة الضلالة يعتصمون)^(٣).

٩- قوله ﷺ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعِنَّا لَمَّا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفِيقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٤).

أول الطبري هذه الآية ثم قال: وبمثل الذي قلناه في ذلك قال أهل التأويل. وساق الرواية بتأويلها إلى ابن عباس ؓ أنه قال في ذلك: (ليس يعنون بذلك أن يد الله موثقة، ولكنهم يقولون: إنه بخيل أمسك ما عنده، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً)^(٥). ونقل ابن كثير عن ابن أبي حاتم انه روى عن ابن عباس هذا التأويل نفسه، وروي عن مجاهد وعكرمة والسدي والضحاك^(٦).

ثم أول ابن كثير قوله ﷺ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾: هُوَ الْوَاسِعُ الْفُضْلُ، الْجَزِيلُ الْعَطَاءُ، الَّذِي مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَهُ خَزَائِنُهُ^(٧).

١٠- قوله ﷺ: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾^(٨).

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ: ١١١/٤.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٥.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ١٧٧ / ١٩.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٤٥٢/١٠.

(٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ١٣٣/٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٣/٣.

قال الطبري: (وقوله ﷺ: ﴿عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ يقول على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصرت في الدنيا في طاعة الله. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل^(٢).

وأسند هذا المعنى إلى مجاهد والسدي^(٣). قال مجاهد: (قوله ﷺ: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ يقول: في أمر الله^(٤).

١١- قوله ﷺ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٥).

قال الطبري مؤولا هذه الآية: وهو شاهد لكم أيها الناس أينما كنتم يعلمكم، ويعلم أعمالكم، ومتقلبكم ومثواكم^(٦). وبقریب من هذا أولها ابن كثير^(٧).

وهذا التأويل روي عن ابن عباس ﷺ قال الآلوسي: (أخرج البيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس أنه قال فيها: عالم بكم أين ما كنتم^(٨)). وأخرج أيضا عن سفيان الثوري أنه سئل عنها فقال: علمه معكم^(٩)... وقد تأول هذه الآية وتأول الحجر الأسود يمين الله في الأرض^(١٠)، ولو اتسع عقله لتأول غير ذلك مما هو في معناه^(١١).

(١) سورة الزمر، الآية: ٥٦.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٣١٤/٢١.

(٣) المصدر نفسه: ٣١٤/٢١-٣١٥.

(٤) المصدر نفسه: ٣١٤/٢١.

(٥) سورة الحديد، الآية: ٤.

(٦) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ١٦٩/٢٣.

(٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٤٣/٨.

(٨) ينظر: الأسماء والصفات: ٣٤١/٢.

(٩) ينظر: الأسماء والصفات: ٣٤١/٢.

(١٠) المصدر نفسه: ١٦٢/٢.

(١١) روح المعاني: ١٦٨/١٤.

قال ابن كثير في تأويل آية المجادلة: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾^(١). قال (وَلِهَذَا حَكَى غَيْرُ وَاحِدِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ مَعِيَةَ عِلْمِهِ تَعَالَى، وَلَا شَكَّ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ)^(٢).
قال الإمام الرازي بعد نقله لتأويل الآية: انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ، فَإِذَنْ قَوْلُهُ: ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلِ وَإِذَا جَوَزْنَا التَّأْوِيلَ فِي مَوْضِعٍ وَجَبَ تَجْوِيزُهُ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ^(٣).
١٢- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْقَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ جَلِّ الْوَرِيدِ﴾^(٤).

قال ابن تيمية: (القرب هنا بعلمه؛ لأنه قد قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَمَنْ أَوْقَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ جَلِّ الْوَرِيدِ﴾^(٥)، فذكر لفظ العلم هن أدل على القرب بالعلم... فالآية لا تحتاج إلى تأويل القرب في حق الله تعالى إلا على هذا القول وحينئذ فالسياق دل عليه ومما دل عليه السياق هو ظاهر الخطاب؛ فلا يكون من موارد النزاع. وقد تقدم أنا لا نذم كل ما يسمى تأويلاً مما فيه كفاية وإنما نذم تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة الكتاب والسنة والقول في القرآن بالرأي. وتحقيق الجواب هو أن يقال: إما أن يكون قربه بنفسه القرب اللازم ممكناً أو لا يكون. فإن كان ممكناً لم تحتج الآية إلى تأويل وإن لم يكن ممكناً حملت الآية على ما دل عليه سياقها وهو قربه بعلمه)^(٥).

١٣- قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٦).

قال الطبري: قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد^(٧).

(١) سورة المجادلة، الآية: ٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٧٣/٨.

(٣) التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ: ٤٤٩/٢٩.

(٤) سورة ق، الآية: ١٦.

(٥) مجموع الفتاوى: ٢٠/٦-٢١.

(٦) سورة القلم، الآية: ٤٢.

(٧) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ٥٥٤/٢٣.

وذكر أسانيد عدة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه أول هذه الآية فقال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: (هو يوم حرب وشدة)^(١).

وفي رواية أخرى أنه قال: (يكشف عن أمر عظيم، ألا تسمع العرب تقول: وقامت الحربُ بنا على ساق)^(٢). وساق الطبري أسانيد أخرى عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وقتادة والضحاك^(٣).

وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن سعيد بن جبير أنه سئل عن الآية فغضب غضبا شديدا، فقال: (إن أقواما يزعمون أن الله سبحانه يكشف عن ساقه، وإنما يكشف عن الأمر الشديد)^(٤).

هذه بعض التأويلات القليلة التي وردت عن السلف (رحمة الله عليهم)، وهي تدل على ما وراءها.

(١) المصدر نفسه: ٥٥٤/٢٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه: ٥٥٥-٥٥٤/٢٣.

(٤) روح المعاني: ٤٠/١٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم الصالحات بفضلته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وجنده، وبعد:

فما توصلت إليه في هذا البحث من النتائج ما يأتي:

١- أن التفويض هو رد العلم بالنصوص المتشابهة إلى الله تعالى، إما معنى وكيفية، أو كيفية فقط.

٢- وردت نصوص عن السلف تبين أن مذهبهم في التفويض هو تفويض المعنى والكيف.

٣- أن التأويل هو نقل اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله، ولا يكون مقبولاً حتى يستوفي شروطه.

٤- حصل خلاف في مدلول كلمة (السلف) عند العلماء، والذي عليه الجمهور هو أنهم الصحابة والتابعون وتابعوهم.

٥- أن التفويض هو السمة الغالبة على السلف في المتشابه من النصوص.

٦- أن التأويل الصحيح المستوفي لشروطه هو أيضاً لا بد من الأخذ به عند السلف، لأسباب تدعو له كتعذر المعنى الظاهر، والفرار من التشبيه، وإفهام العامة.

٧- ورد الكثير من التأويلات المنضبطة الصحيحة عن الصحابة والتابعين من سلف هذه الأمة كما نقلنا بعضاً منه.

٨- أن كلا من السلف والخلف في تفويضهم وتأويلهم قصدهم واحد هو التقديس والتنزيه للحق سبحانه وتعالى، وإعمال النصوص، وعدم تكذيب الثقات من نقلتها.

هذا ما استطعت التوصل إليه، فإن كان صواباً فبمحض فضل الله ومنه، وإن كان غير ذلك فمن نفسي وأستغفر الله وأتوب إليه، وفوق كل ذي علم عليم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ١- إبطال التأويلات لأخبار الصفات: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت.
- ٢- الإلتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق- لبنان.
- ٥- أساس التقديس في علم الكلام، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٦- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٧- أصول الدين، أبو منصور، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٨- أعلام الموقعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مطبعة الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- ٩- إجماع العوام عن علم الكلام، المطبوع ضمن رسائل الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٠- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١١- تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد الباجوري (ت ١٢٧٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ١٢- تفسير ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.
- ١٣- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- ١٤- التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- ١٥- تفسير آيات الصفات بين المثبتة والمؤولة، الدكتور محسن عبد الحميد، بلا.
- ١٦- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٧- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- ١٨- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١٩- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ٢٠- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني علي المعيدي العدوي، طباعة دار الفكر، ط١.
- ٢١- الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت.
- ٢٢- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٢٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٢٤- سنن الترمذي، محمد بن عيسى، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- ٢٥- سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٦- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- ٢٧- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط ٨، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٣٠- صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣١- الصفات الخيرية عند أهل السنة والجماعة، محمد عياش الكبيسي، المكتب المصري الجديد، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ٣٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن الحنفى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٣- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٣٤- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٣٥- الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية، د. عبد الفتاح أحمد فؤاد، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط ١، ٢٠٠٣م.
- ٣٦- فصل المقال، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، الناشر: دار المعارف، ط ٢.
- ٣٧- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٨- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور
الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣،
١٤١٤هـ.

٣٩- لمعة الاعتقاد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد،
المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٠- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع
الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية
السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤١- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر
الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة
العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٢- المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن
النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر
عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٣- المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)،
تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١،
١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٤- مسند الإمام احمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد
الشبباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرين،
ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٥- مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن
خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ
الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة
العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٦- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو
القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي،
مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢؛ ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق

- الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣، دار الصمعي، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- ٤٧- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٤٨- المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطْرَزِيّ (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.
- ٤٩- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٥٠- الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.
- ٥١- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- ٥٢- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٥٣- العقيدة الإسلامية: للدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور محيي الدين ديب، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- ٥٤- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان حسن، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٢هـ.